البلدان الاشتراك في البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام ١٩٩٠ للمساعدة في جملة أمور منها تقييم الاتجاهات السكانية والانمائية على كافة المستويات[٢١] .

واقتناعاً منه بأن عمليات التعداد الدوري للسكان والمساكن ، من حيث إنها تتيح معلومات قابلة للمقارنة بالنسبة إلى البلد ككل وبالنسبة إلى كل منطقة إدارية فيه ، هي أحد المصادر الأساسية للبيانات الضرورية للتخطيط الانمائي الفعّال ، ولرصد الاتجاهات والسياسات الديموغرافية ، وللإدارة السليمة للأنشطة الوطنية والمحلية الرامية إلى توفير الظروف الملائمة لتحسين مستويات المعيشة ،

وإذ يؤكد أن عمليات تعداد السكان والمساكن توفّر إحصاءات ومؤشرات مفيدة لتقييم حالة مختلف الفئات السكانية مثل النساء والأطفال والشباب وكبار السن واللاجئين والمشردين ، وما يحدث فيها من تغييرات ،

وإذ يدرك أن عمليات تعداد السكان والمساكن تشكل عبئاً ثقيلاً على الموارد الإحصائية والإدارية للبلدان ، وأن الأعمال التحضيرية الدقيقة ضرورية لزيادة فائدة وكفاءة أنشطة التعداد ، إلى أقصى حد ،

وإذ يدرك كذلك أن منهجية التعداد تتقدم باستمرار وأن تبادل الخبرة والدراية الوطنيتين يسهم إسهاما كبيراً ، في نوعية نتائج التعداد وحسن توقيتها وفي كفاءة وفعالية عمليات التعداد ،

١ - **يوصي** بأن تضطلع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بعمليات تعداد للسكان والمساكن خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٤ ، على أن تضع في الاعتبار التوصيات الدولية والإقليمية المتعلقة بعمليات تعداد السكان والمساكن ، وأن تولي أهمية خاصة لنشر نتائج التعداد في الوقت المناسب ، حتى تفي عمليات التعداد بالاحتياجات من البيانات الوطنية ؛

٢ - **يرجو** من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تواصل ، عند اضطلاعها بعمليات تعداد السكان والمساكن ، تقديم نتائج التعداد الأساسية إلى الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية المناسبة الأخرى للمساعدة في دراسة القضايا العالمية والإقليمية ؛

٣ - **يرجو** من الأمين العام أن يشرع في وضع برنامج عالمي لتعداد السكان والمساكن لعام ١٩٩٠ ، ينفذ خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٤ ، وأن يقوم بكافة الأعمال التحضيرية اللازمة بهدف مساعدة الدول الأعضاء المعنية في تخطيط وتنفيذ عمليات تعداد محسنة خلال تلك الفترة .

الجلسة العامة ٢٢
٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥

٩/١٩٨٥ - أعمال لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قراراته ٤٦٨ زاي (د - ١٥) المؤرخ في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٥٣ ، و ٦٤٥ زاي (د - ٢٣) المؤرخ في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٥٧ ، و ٩٩٤ (د - ٣٦) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ ، و ١١١٠ (د - ٤٠) المؤرخ في ٧ آذار/مارس ١٩٦٦ ، و ١٤٨٨ (د - ٤٨) المؤرخ في ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٠ ، و ١٧٤٤ (د - ٥٤) المؤرخ في ٤ أيار/مايو ١٩٧٣ ، وقراريه ١٩٧٣ (د - ٥٩) و ١٩٧٤ (د - ٥٩) المؤرخين في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٥ ، وقراراته ٢٠٥٠ (د - ٦٢) المؤرخ في ٥ أيار/مايو ١٩٧٧ ، و ٤٢/١٩٧٩ المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٧٩ ، و ٣/١٩٨١ المؤرخ في ٤ أيار/مايو ١٩٨١ ، و ٧/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٣ ،

وإذ يلاحظ الحجم المتزايد باطراد للبضائع الخطرة في التجارة العالمية والتوسع السريع في التكنولوجيا والابتكار ،

وإذ يضع في اعتباره الحاجة المستمرة لتلبية الاهتمام المتزايد بحماية الأرواح والممتلكات عن طريق النقل المأمون للبضائع الخطرة مع تيسير التجارة في نفس الوقت ،

وإذ يدرك أن الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى والدول الأعضاء المهتمة التي تلتزم باتخاذ توصيات اللجنة أساساً لصياغة متطلباتها وأنظمتها ، تعتمد اعتماداً كاملاً على أعمال لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة من أجل تحقيق التناسق الدولي في القوانين ،

١ - **يحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن أعمال لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة في فترة السنتين ١٩٨٣ - ١٩٨٤[٢٢] وبالتوصيات الجديدة والمعدلة التي وافقت اللجنة على إدراجها ضمن توصياتها الحالية[٢٣] ؛

٢ - **يرجو** من الأمين العام :

(أ) أن يدرج ضمن التوصيات الحالية للجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة جميع التوصيات الجديدة والمعدلة التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الثالثة عشرة ؛

---

(٢١) المرجع نفسه ، الفصل الأول ، الفرع باء ، الفقرة ٣٣ .

(٢٢) E/1985/21 .

(٢٣) ST/SG/AC. 10/10 Add. 1-8 .

(ب) أن ينشر التوصيات الجديدة والمعدلة بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، وبالطريقة الأكثر فعالية من حيث التكاليف، قبل نهاية عام ١٩٨٥ على أكثر تقدير؛

(ج) أن يعمم التوصيات الجديدة والمعدلة بعد نشرها مباشرة على حكومات الدول الأعضاء، والوكالات المتخصصة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمات الدولية المعنية الأخرى؛

٣ - **يدعو** جميع الحكومات، والوكالات المتخصصة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمات الدولية المعنية الأخرى إلى أن تنقل إلى الأمين العام وجهات نظرها بشأن أعمال اللجنة وكذلك ما قد ترغب في إبدائه من تعليقات بشأن التوصيات المعدلة؛

٤ - **يدعو** جميع الحكومات المهتمة والمنظمات الدولية المعنية، عند قيامها بوضع مدونات وأنظمة مناسبة، أن تضع في اعتبارها التام توصيات لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة؛

٥ - **يوصي** بأن تأخذ متطلبات النقل المتعلقة بحماية البيئة في الاعتبار، بين أمور أخرى، توصيات لجنة الخبراء، وذلك نظراً إلى القلق المتزايد إزاء الاعتبارات البيئية الذي يجري الإعراب عنه في العديد من الهيئات الدولية والإقليمية بشأن نقل المواد الخطرة، ولاسيما النفايات الخطرة؛

٦ - **يرجو أيضاً** من الأمين العام أن يوفر، في حدود الموارد المتاحة، الموظفين اللازمين لخدمة لجنة الخبراء بشكل مناسب، مشيراً إلى أن الطلب المقدم من المجلس بهذا الشأن والوارد في القرار ٧/١٩٨٣ لم ينفذ بعد؛

٧ - **يرجو كذلك** من الأمين العام أن يعد، وفقاً لطلب المجلس في القرار ٧/١٩٨٣، تقريراً شاملاً يقدم إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٦ عن مشاركة الدول الأعضاء، ولاسيما البلدان النامية، في لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة، واضعاً في الاعتبار جملة أمور منها استصواب تعيين المراقبين بوصفهم أعضاء كاملي العضوية نظراً إلى اشتراكهم النشط في أعمال اللجنة لفترة متصلة، وفي الوقت ذاته توسيع قاعدة اتخاذ القرارات في اللجنة عن طريق تمثل جغرافي أوسع، وأن يقترح طرق ووسائل تشجع اشتراك البلدان النامية في الأعمال المقبلة للجنة، وأن يقترح الطرق والوسائل الكفيلة بتشجيع اشتراك البلدان النامية في أعمال اللجنة في المستقبل.

الجلسة العامة ٢٢
٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥

١٠/١٩٨٥ - الإدارة العامة والمالية العامة لأغراض التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي تضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث، و ١٩٤/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً، ولاسيما الفقرة ٣ منه، و ١٣٧/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، و ٨٠/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، و ٢١٩/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ بشأن دور العاملين الوطنيين المؤهلين في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية،

وإذ يشير أيضاً إلى قرارات المجلس ٦/١٩٧٨ المؤرخ في ٤ أيار/مايو ١٩٧٨، و ٧٥/١٩٧٨ المؤرخ في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، و ١٢/١٩٨٠ المؤرخ في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٠، و ٤٤/١٩٨٢ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٢ بشأن الإدارة العامة والمالية العامة لأغراض التنمية في الثمانينات، وكذلك إلى القرارين ٤٥/١٩٨١ المؤرخ في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨١ و ٦١/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٣ بشأن دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية،

وإذ يكرر الإعراب عن أهمية وجود نظم للإدارة العامة، فعالة ومتجاوبة، بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية،

وإذ يكرر الإعراب أيضاً عن الأهمية الحيوية لتطوير وتدعيم قدرات البلدان النامية في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة، وعلى وجه الخصوص تحسين أداء ما هو موجود من مؤسسات وعاملين وسياسات،

وإذ يساوره القلق إزاء الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا والحاجة إلى زيادة المساعدة العاجلة إلى البلدان الافريقية في مجالات بينها تنمية الموارد المؤسسية والإدارية والمالية،

١ - **يحيط علماً** بتقرير اجتماع الخبراء السابع المعني ببرنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة[٢٤]، الذي عقد في جنيف في الفترة من ١٧ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، وبتقرير الأمين العام عنه[٢٥]؛

---

(٢٤) E/1985/39/Add. 1.

(٢٥) E/1985/39.